المتغير الاجتماعي ودوره في تفعيل الازمة الروسية الأوكرانية

م.د. ياسر علي حداد

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

y.haddad@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يسعى البحث إلى مقاربة الأزمة الروسية ـ الأوكرانية من منظور الاجتماع السياسي عبر تحليل المتغير الاجتماعي بمقوماته التكوينية والوظيفية بوصفه الركيزة البنيوية العميقة التي أسهمت في إنتاج الأزمة وتغذية مسارها التصاعدي. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الصراع ليس نتاجاً لحدث سياسي أو عسكري طارئ وإنما حصيلة مسار تراكمي تشكّل عبر تفاعل بنى اجتماعية عميقة رافقت تاريخ الفضاء السلافي الشرقي المشترك.

ولتحقيق ذلك اعتمد البحث مقاربة توليفية تجمع بين مجموعة من المناهج العلمية ضمن إطار ينتقل من قراءة الجيوبوليتيك الرقيق إلى الجيوبوليتيك الكثيف. وقد تتبّعت دراسة هذا المسار عبر ثلاثة مستويات: تفكيك البنى التكوينية والوظيفية للمتغير الاجتماعي، ثم تحليل انعكاساتها في واقع سياسي أوكراني اتسم بالهشاشة البنيوية، ثم بيان تحوّل هذا المتغير من المجال الداخلي إلى بنية صراع جيوسياسي مفتوح.

وخلص البحث إلى أن تأجيل حسم العديد من القضايا التأسيسية، ولا سيما الهوية والشرعية واتجاه الدولة لا يؤدي إلى تجاوزها بل إلى إعادة إنتاجها في صور أكثر حدّة وأن حرب عام ٢٠٢٢م لم تكن بداية الأزمة بل لحظة انكشافها الكامل.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الروسية ـ الأوكرانية، المتغير الاجتماعي، البنى التكوينية والوظيفية، الهشاشة البنيوية، التأرجح الدستوري.

Social change and its role in activating the Russian-Ukrainian crisis

Asst. Dr. Yasser Ali Haddad
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
y.haddad@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This study seeks to approach the Russian-Ukrainian crisis from the perspective of political sociology by analyzing the social variable, with its formative and functional components, as the deep structural foundation that contributed to producing the crisis and fueling its escalating trajectory. The study proceeds from the hypothesis that the conflict is not the outcome of a sudden political or military event, but rather the result of an accumulative process shaped by the interaction of deep social structures that accompanied the history of the shared East Slavic space. To achieve this, the study adopts a synthetic approach that combines a set of scientific methods within a framework that moves from a reading of thin geopolitics to thick geopolitics. The study traces this process across three levels: first, by deconstructing the formative and functional structures of the social variable; second, by analyzing their reflections in a Ukrainian political reality marked by structural fragility; and third, by explaining the transformation of this variable from the domestic sphere into the structure of an open geopolitical conflict. The study concludes that postponing the resolution of foundational issues, particularly identity, legitimacy, and the orientation of the state, does not lead to their transcendence, but rather to their reproduction in more acute forms. Accordingly, the 2022

war was not the beginning of the crisis, but the moment of its full exposure.

Keywords: Russian-Ukrainian crisis, social variable, formative and functional structures, structural fragility, constitutional oscillation.

المقدمة

تُعد الأزمة الروسية ـ الأوكرانية من أكثر الأزمات المعاصرة تعقيداً، لأنها لا تنحصر في بعدها العسكري أو في حسابات التنافس الدولي فتكشف عن تداخل عميق بين التاريخ والهوية والجغرافيا والسياسة داخل فضاء اجتماعي مشترك ظل يجمع بين الروابط الممتدة والتصدعات الكامنة، ومن ثم فإن فهم هذه الأزمة لا يبدأ من حرب عام ٢٠٢٢م بوصفها حدثاً منفصلاً بل من مسار طويل تراكمت داخله بنى اجتماعية وهوياتية ومؤسسية جعلت الاختلافات قابلة للتسييس ثم للتدويل والتعسكر. من هذا المنطلق يقارب البحث الأزمة من منظور الاجتماع السياسي عبر تحليل المتغير الاجتماعي بمقوماته التكوينية والوظيفية، وبيان انتقاله من بنية كامنة إلى قوة فاعلة في الواقعين السياسي والجيوسياسي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مقاربة الأزمة الروسية الأوكرانية من زاوية اجتماعية أعمق من الأبعاد الجيوسياسية والعسكرية التي هيمنت على غالب المعالجات السائدة، عبر تقديم المتغير الاجتماعي بمقوماته التكوينية والوظيفية بوصفه عنصراً بنيوياً فاعلاً في تفسير الصراع لا مجرد خلفية مساعدة للفهم. وتستمد الدراسة أهميتها كذلك من تموضعها عند تقاطع النظم السياسية والاجتماع السياسي بما يتيح قراءة الأزمة كبنية صراع متجذرة في التاريخ الاجتماعي والهوياتي للفضاء السلافي الشرقي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن البعد الاجتماعي العميق للأزمة الروسية ـ الأوكرانية عبر تفكيك البنى التكوينية والوظيفية للمتغير الاجتماعي وتتبع مساره من بنية كامنة إلى عامل فاعل في الواقع السياسي، وصولاً إلى بيان كيف أفضى التقاء الفراغ الداخلي بالاستقطاب الخارجي إلى عسكرته وتحويل الجغرافيا الاجتماعية إلى جغرافيا حرب.

إشكالية البحث

تتأسس إشكالية البحث على أن الأزمة الروسية ـ الأوكرانية لم تنشأ في لحظة سياسية أو عسكرية بعينها، وإنما تكشف عن مسار تراكمي طويل ظلّ فيه المتغير الاجتماعي بنيةً كامنة محلّ تأجيل وإهمال، قبل أن يتحول في لحظات الاحتقان إلى محرّك فاعل أسهم في كسر التوازن الرمادي الذي أبقى الصراع مضبوطاً دون أن يحلّه. ومن هنا ينبثق السؤال: كيف أسهم المتغير الاجتماعي في تحويل التناقضات الكامنة بين المجتمعين من حالة الكمون التاريخي إلى صراع مفتوح، وكيف أفضى الإخفاق في إدارته إلى تدويله وعسكرته؟

فرضية البحث

يُسلّم البحث بأن الأزمة الروسية ـ الأوكرانية تمتلك عمقاً اجتماعياً أصيلاً، وأن المتغير الاجتماعي مرّ بمسار تراكمي غير معالَج عبر ثلاث محطات: الإهمال السوفيتي، ثم تأجيل القضايا التأسيسية بعد الاستقلال، ثم الرهان على الخارج بديلاً عن الحسم الداخلي — وهو ما حوّله تدريجياً من بنية كامنة إلى عامل فاعل في إنتاج الصراع وتدويله وعسكرته، حتى بلغ تعبيره الأقصى في تحويل الجغرافيا الاجتماعية المشتركة إلى جغرافيا حرب.

منهجية البحث

اعتمد البحث مقاربة توليفية تجمع بين المنهج التاريخي لتتبع تشكّل البنى الاجتماعية عبر الزمن، والمنهج النظمي لتحليل تفاعل المتغيرات التكوينية والوظيفية بوصفها منظومة بنيوية متكاملة، والمنهج التحليلي لتفكيك انعكاساتها في الواقع السياسي والمؤسسي، فيما أتاح منهج دراسة الحالة التعمق في خصوصية الحالة الروسية . الأوكرانية. ويندرج ذلك ضمن مقاربة إجرائية تنتقل من الجيوبوليتيك الرقيق إلى الجيوبوليتيك الكثيف الذي يقرأ سلوك الدول من داخل طبقاتها الاجتماعية والثقافية العميقة.

هيكلية البحث

انتظم البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: تناول الأول البنى التكوينية والوظيفية للمتغير الاجتماعي، ودرس الثاني انعكاساتها في الواقع السياسي، بينما حلل الثالث انتقالها إلى بنية الصراع الجيوسياسي وصولاً إلى عسكرة المتغير الاجتماعي.

طبيعة مقاربة الدراسة للمتغير للاجتماعي

تجدر الإشارة هنا إلى جملة من الاعتبارات المنهجية التي تضبط التعامل مع المتغيرات التي سيتناولها البحث، إذ لا يمكن لجميع المتغيرات أن تتصف بتصنيف واحد ثابت، فالتشعب والتداخل الوظيفي والتكويني لهذه المتغيرات جعلها تختلف وفقاً لدورها ومكانتها كحالة في الدراسة، تارةً نتناولها كمتغير مستقل وتارةً أخرى تتحول إلى متغير تابع مع مراعاة أن جميعها تصبح متغيرات فاعلة حين تُوجد لنفسها مكاناً ضمن هذه المعادلة ولتجنب اللبس سنعتمد وصف كافة هذه المتغيرات الديناميكية التكوينية والوظيفية بـ(المتغيرات الفاعلة).

وقد تناولت الأدبيات الأكاديمية الأزمة الروسية ـ الأوكرانية من زوايا متعددة غير أن كثيراً منها اشتغل على طبقات من الأزمة بعينها دون النزول إلى البنى الاجتماعية العميقة التي أنتجتها، فقد تعاملت مقاربات الهوية والحضارة (لهنتنغتون) عن خطوط الصدع الحضاري، وأعمال (بلوخي) و(ويلسون) عن تشكّل الهوية الأوكرانية بوصفها معطى ثقافياً . تاريخياً متراكماً، لكنها لم تفككها إلى مقوماتها التكوينية والوظيفية ولم تتتبع انتقالها من بنية كامنة إلى متغير فاعل.

كذلك ركزت المقاربات المؤسسية على إخفاقات الانتقال السياسي والتعثر الديمقراطي في الفضاء ما بعد السوفيتي لكنها بقيت غالباً عند مستوى النخب والدساتير والمؤسسات دون مساءلة الأرضية الاجتماعية التي أنتجت هذا الإخفاق، أما مقاربات المجال الحيوي والأمن الروسي كما في أعمال (ترينين) و(ساكوا) فقد قدّمت قراءة أكثر حساسية للإدراك الروسي للتهديد غير أنها ظلّت أقرب إلى التحليل الاستراتيجي منها إلى تفكيك البنية الاجتماعية التي صاغت هذا الإدراك.

من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة الأزمة من مستوى تحليلي مغاير يمكن وصفه إجرائياً بالانتقال من (الجيوبوليتيك الرقيق) الذي يقرأ سلوك الدول من خارج بناها الاجتماعية، إلى (الجيوبوليتيك الكثيف) الذي يقرأ هذا السلوك من داخل طبقاته الاجتماعية والثقافية العميقة. وعليه فإن الإطار التحليلي القائم على التمييز بين المقومات التكوينية والمقومات الوظيفية للمتغير الاجتماعي لا يُقدَّم بوصفه نقضاً للمقاربات السابقة، وإنما تأسيساً للطبقة التي لامستها تلك المقاربات دون أن تجعلها موضوعها التحليلي المركزي.

المبحث الأول: البنى الاجتماعية الفاعلة في تشكيل المتغير الاجتماعي

يسعى هذا المبحث إلى تفكيك البنى الاجتماعية التي شكّلت الأرضية العميقة للمتغير الاجتماعي في الحالة الروسية ـ الأوكرانية وذلك عبر مطلبين متكاملين: يتناول الأول المقومات التكوينية ـ الأرض والسكان والتاريخ والقيم ـ التي تمنح الجماعة أسس وجودها وتجيب عن سؤال من نحن؟ وينتقل الثاني إلى المقومات الوظيفية ـ الدينية والاقتصادية والسياسية ـ العسكرية والثقافية ـ التي تنظّم فعل الجماعة وتجيب عن سؤال كيف نعيش ونتصرف؟ والتمييز بين المستويين لا يُعبّر عن انفصال واقعي بقدر ما يُتيح مقاربة جدلية للعلاقة بينهما، فالأولى تؤسّس الذات الجماعية والثانية تُعيد إنتاجها وتفعيلها في سياقات متغيرة.

المطلب الأول: المقومات التكوينية ضمن سياقها التاريخي

تمثل (الأرض) أول المقومات التي تُؤسس الإطار المكاني المحدِّد (لهوية الجماعة) هي ليست مجرد مساحة جغرافية جامدة بل حاضنة (للذاكرة الجمعية) التي أنتجت عبر الزمن ضمن فضاءً تاريخياً مشتركاً انعكست فيه جملة من التفاعلات الثقافية واللغوية والسياسية متداخلة فيما بينها ولعل مدينة (كييف) مثالاً محورياً في هذا السياق، فهي تُعرف تاريخياً بأنها (أم المدن الروسية) لأنها شهدت النشأة الأولى للكيان (السلافي الشرقي) وهو ما يُبرز وبشكل جلي تجذّر الأرض في بناء (الهوية المشتركة) للكتلة البشرية، فهناك يتداخل السكان مع الأرض ليشكّلوا (المادة الحية) للهوية ومصدر اللغة والعادات والتقاليد. (45-42 ,2006Plokhy)

يبرز (السكان) كعنصر تكويني ثاني لا يقل أهمية عن سابقه ففي الحالة الدراسة أدى التداخل السكاني بين الروس والأوكران بشكل خاص والتتار وغيرهم من القوميات بشكل عام إلى بناء تكويني معقد وهجين يصعب اختزاله بخطوط جغرافية حاسمة ودقيقة، ومثال على ذلك وجود جماعات روسية كبيرة في شرق

وجنوب أوكرانيا، وهو ما يعكس جذوراً سكانية ممتدة ساهمت في تكوين (الذاكرة الجمعية) وترسيخ مبررات الشرعية التاريخية.(Magocsi 2010, 12-15)

لعب (التاريخ) هنا دوراً مزدوجاً فهو من جهة يُمثل بنية متراكمة وذاكرة مشتركة تؤسس للهوية من جهة ومن جهة أخرى، يقدّم رواية كبرى كالتي نجدها في روس الكييفية (Kievan Rus) التي شكّلت الإطار التأسيسي الجامع للروس والأوكران في جذرهم السلافي الواحد.

وبهذا المعنى ينظرُ الى التاريخ في بعده التكويني كأحد مصادر الشرعية الوجودية كونه يحفظ الروابط الأولى ومن ثم يصوغ العديد من السرديات المشتركة التي تؤكد على الأصل الجمعي وتُحيله إلى منظومة قيمية قديمة ومتوارثة الوجود. إضافة إلى ذلك أن هذه القيم والثوابت لم تكن مجرد معايير اجتماعية بل مثلتها مؤسسات دينية مثل (الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية) التي لعبت منذ العصور الوسطى دوراً محورياً في توحيد (المخيال الجمعي) وترسيخ وحدة وجدانية وثقافية. حيث أسست الأرثوذكسية شبكة من القيم والمعايير التي منحت الهوية السلافية الشرقية بعداً روحياً وأخلاقياً.(Plokhy 2015,69-66)

يمكن القول إن (الهوية المشتركة) لم تكن معطى معزولاً فهي نتيجة مباشرة لتفاعل (الأرض والسكان والتاريخ) بما انطوى عليه ذلك من شعور بالمصير المشترك الذي يربط الجماعات عبر الزمن، إلا أن هذه (الهوية) في بعدها التكويني بقيت مثقلة بإشكالية الحدود التي كثيراً ما رُسمت داخل (الفضاء السلافي) عن طريق قرارات إمبراطورية أو سوفيتية لم تراعِ التطابق بين (الجغرافيا) و(الأنماط السكانية) حالة نتج عنها العديد من الفجوات بين الخارطة السياسية والواقع الديمغرافي. تلك الفجوات يمكن وصفها بأنها (مناطق هشاشة تكوينية) لأنها أضعفت التجانس الاجتماعي، وأسست لتوترات مستقبلية قابلة للاستثمار سياسياً.-Plokhy,200 (199)

حقيقة (الأرض) أو الاقرار بإيجاد رقعة جغرافية تمثل الفئة المقصودة في بحثنا سيكون امراً ليس بالسهل ولعل أول مبرر للصعوبة هو التغيُر المستمر الذي بقي ملازماً لعامل (الأرض والسكان). تاريخياً لا يمكن إيجاد حدود فاصلة بين (الروس والأكران) فالتبدلات المستمرة في الحدود عبر التاريخ والامتزاج العرقي السلافي بين (الروس والأوكران) جعلا من الصعب الحديث عن (أرض نقية) أو (مجتمع نقي) هذا التشابك التاريخي والجغرافي أسس لوعي جماعي يختزن جذوراً مشتركة تعيد تعريف الانتماء وترسم (حدود الثقافة) و(الهوية) بوصفها إطاراً معيارياً يضبط سلوك الجماعة ويوفر لها ما يمكن تسميته بـ(الأمن الثقافي) الذي يغدو بدوره عنصراً غير محايد بل محدداً رئيساً في قبول السياسات أو رفضها ومولّد (لمناخ اجتماعي) قد يتجه نحو مركزية الدولة أو في المقابل نحو مبادرات مجتمعية مغايرة.

لقد أدت التفاعلات بين (الأرض والسكان والقيم) إلى إنتاج تحولات متراكمة جعلت هذا (الثالوث) أحد أهم البواعث التي كوّنت شعوراً عاماً بوجود تصدعات داخلية بين مكوّناته، ومن هنا برز ما يمكن وصفه بـ(الذهن الجمعي الجديد) "وهو وعي اجتماعي . سياسي مشترك يفسر أي تحول لاحق بوصفه إما عودة إلى جذور تاريخية أسبق من الدولة الحديثة أو تأسيساً لشرعية اجتماعية جديدة". ففي (أوكرانيا) مثلاً شكّل هذا الذهن الجمعي قاعدة لتبرير السعي نحو الانفصال عن مركزية (موسكو) بعد الاستقلال، فيما استُخدم في (روسيا) لتأكيد سردية (الوحدة السلافية) ورفض حدود سياسية اعتُبرت مصطنعة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

لعلّ المقومات التكوينية قد منحتنا صورة واضحة عن الشروط الوجودية للمجتمع: من هم أفراده؟ وأين يعيشون؟ وما ذاكرتهم الجمعية؟ وما ثوابتهم القيمية؟ هذه الشروط لا تبقى حبيسة التاريخ وإنما تتحول مع الزمن إلى محدّد أساسي لحيّز الإمكانات المستقبلية (possibility space) أي الإطار الذي تتحرك داخله

الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية اللاحقة. ومن ثمّ فإن ما نشهده حديثاً من واقع متأزم تحول الى حرب بين روسيا وأوكرانيا لا يمكن النظر إليه كنتاج معطيات ظرفية فحسب، فهو بالأساس امتداد مباشر للأسس التكوينية التي شكّلت حدود (الوعي الجمعي) ورسّخت معادلات (الشرعية) و(الهوية) وأرست الإطار المسبق لما يمكن أو لا يمكن قبوله في المجال والواقع السياسي.

المطلب الثاني: المقومات الوظيفية

إذا كانت المقومات التكوينية قد شكّلت الإطار الوجودي للجماعة عبر (الأرض والسكان والتاريخ) فإن المقومات الوظيفية تمثل الوجه الديناميكي لذلك الوجود حيث تُترجَم تلك البنى العميقة إلى ممارسات محسوسة داخل المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري. إن ما هو (تكويني) يتحول هنا إلى ما هو عملي وما هو (ثابت) يتجلّى في صورة (متحوّل) بحيث يُعاد هنا إنتاج (الهوية) لا بوصفها معطى منجزاً بل كحركة مستمرة تعبر المؤسسات والسياسات والرموز، هنا يصبح تتبع المسار التاريخي للمقومات الوظيفية ضرورةً منهجية لفهم الكيفية التي تبلورت بها التناقضات البنيوية في هيئة آليات تشغيلية جعلت من الانقسام الاجتماعي قوةً دافعةً للواقع وفاعلاً محدِداً لاتجاهات ومسار القرار السياسي بشكل عام وصوغ استراتيجياته، وهكذا تُدرَك المقومات الوظيفية لا باعتبارها مجرد انعكاس للبنى أو (المقومات التكوينية) بل باعتبارها سيرورة جدلية لإعادة إنتاجها وتفعيلها في سياقات متغيرة أسهمت وبشكل فاعل في تدويل الأزمة وتعقيد مساراتها.

أولاً: المقومات الدينية

لعبت المؤسسة الدينية وفي مقدمتها (الكنيسة الأرثوذكسية) دوراً محورياً في تشكيل الهوية الروحية والسياسية للمجتمع السلافي الشرقي، إذ شكّلت عبر قرون

طويلة ضامناً رمزياً مهماً في الوحدة الجماعة ومنحت شرعية روحية للنظامين (الاجتماعي ـ السياسي) غير أن هذا الدور تحوّل مع تعاقب المتغيرات الاجتماعية إلى ساحة صراع وظيفي مباشر خصوصاً بعد الانقسام الذي تعمّق بين (بطريركية موسكو) و(الكنيسة الأوكرانية المستقلة).

شكّل مسار الاستقلال الكنيسي الصادر عن (بطريركية القسطنطينية) عام ٢٠١٨م نقطة انعطاف حاسمة وتتويجاً لتوجه قديم سعت أوكرانيا نحوه منذ سنوات طويلة بعد (انهيار الاتحاد السوفيتي)، إذ اعتبرته (أوكرانيا) خطوة لترسيخ سيادتها وهويتها الوطنية القادمة، فيما رأت فيه (موسكو) تهديداً مباشراً لشرعية نفوذها التاريخي والديني. هنا برز (الدين) ليس باعتباره حقلاً للقيم الروحية فحسب بل كآلية (شرعنة سياسية) وأداة للتعبئة تُستثمر في الخطاب العام والسياسي تحديداً واعتماده وسيلة وذريعة لتنفيذ العديد من السياسات.-(Coleman 2020, 421 425)

جدير بالذكر أن الانقسام الديني شكّل محوراً جديداً في المشهد الأوكراني ولا سيما مع تفرّعه إلى تيارات كبرى مثل (الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية وهي تيارات لم تحمل دلالات لاهوتية وروحية بل اكتسبت أيضاً أبعاداً اجتماعية وسياسية موازية. وقد برزت هذه الأبعاد بوضوح بعد انهيار البنية الدينية السوفيتية التي قامت على عقيدة الإلحاد الرسمي، إذ أفسح تفككها المجال أمام عودة الكنائس إلى المجال العام وتحول التعدد الديني إلى أحد مداخل التعبئة السياسية. وقد بلغ الأمر حدّ التبعية المتبادلة بين الانقسامين السياسي والديني تجسّد ذلك بوضوح عندما اعتمدت (بطريركية موسكو) اللغة الروسية كلغة (رسمية) علماً ان ارتباطها المتجذر بمناطق الشرق والجنوب (بما في ذلك شبه جزيرة القرم) حيث تجاوز نفوذها هناك نسبة الـ(٤٥%) من السكان في حين تبنّت (بطريركية كييف)

اللغة الأوكرانية وقدّمت نفسها كحارسٍ قومي (للهوية الوطنية)، لكنها واجهت اتهامات من مسيحيي الشرق والجنوب بالانتماء إلى (الغرب الأوروبي).
(Wilson, 242-247)

هذا الانقسام (المكاني الجُغرافي ـ اللغوي الثقافي) كشف عن مدى تأصل وعمق الاشتغال القائم على تسيس (الدين) والنظر الى مسألة الانتماء العقائدي ليس بوصفها خياراً فردياً عقائدياً دينياً بقدر ما غدا تعبيراً عن موقع الفرد ضمن الصراع الهوياتي والجيوسياسي.

هكذا فإن (البنية الدينية) في حالة الدراسة تكشف عن انتقال واضح من (الشرعية الروحية) المجردة إلى (الصراع الوظيفي) حيث لم تعد الكنيسة مجرد مرجعية دينية وأخلاقية وإنما تحولت إلى فاعل مؤسسي يشارك في إنتاج الانقسام الاجتماعي بما يعيد رسم الحدود بين (الذات) و(الآخر) ولاسيما ضمن المجال القومي.

ثانياً: المقومات الاقتصادية

شكّل التشارك الاقتصادي بين روسيا وأوكرانيا أحد أعمدة التداخل التاريخي المتجذر لم يكن وليد (الحقبة السوفيتية) وحدها حيث تعود جذوره إلى فترات أبعد من ذلك ارتبطت فيها الأُطر الإدارية والتجارية للمنطقتين مما ضمنَ فضاءً موحّد قادتهُ المراكز الروسية الكبرى. هذا الارتباط الإداري مبكر التأسيس رسخ نمطًا من (الاعتمادية الاقتصادية) ظلّ حاضراً حتى بعد تشكل الضوابط السوفيتية، فلم تعتبر العلاقات الاقتصادية هنا مجرد تبادل تجاري بل بنيةً تنظيميةً خطت نوعاً من العلاقات أشبه بالوصاية الضمنية (لروسيا) على فضاء قابل للاتساع والتمدد. (غوميليوف ٢٠٢١، ١٤٨-١٥٠)

تعمّق هذا التشابك الاقتصادي في (الحقبة السوفيتية) عبر العديد من عمليات البناء المترابط لسلسلة صناعية وزراعية متكاملة، اعتمدت فلسفة الدمج الكامل بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي. تُوجهٌ جعل للوجود الاوكراني حيزاً متفرداً ومركزاً

صناعياً لهُ ثقلهُ في مجالات عديدة مثل (التعدين والطاقة والصناعات المدنية والعسكرية) كل هذا كان أساساً لبناء فكرة مفادها أوكرانيا جزءا لا يتجزأ من منظومة اقتصادية سوفيتية. لم تكن سياسية الدمج تجسيداً لـ(الوحدة الاقتصادية. السياسية) فقط بل تخلله سعي حثيث من قبل القيادات السوفيتية المتعاقبة نحو تعزيز مركزية (موسكو) باعتبارها ضامنةً وموجهاً لهذه المنظومة. تشابك لم يكن مجرد خيار اقتصادي بل آلية لضبط اجتماعي وسياسي كان الاقتصاد وسيلة أساسية فيها. (غوميليوف، ٣١٢-٣١٥)

لم يؤدّ (الانفصال السياسي) واستقلال (أوكرانيا) عام ١٩٩١م إلى فك (الارتباط الاقتصادي) دفعةً واحدة بل أسس لواقع جديد مقارب للسابق استمرت فيه روابط الطاقة والبنية التحتية بشكل مختلف نوعاً ما لكن ضل يحكمه الاعتماد المتبادل بين الطرفين (الروسي ـ الاوكراني) حتى بدأت المساعي الأوكرانية للعمل على تنويع الشراكات الاقتصادية وتوجهها نحو الارتباط بالأسواق الغربية. تصرف انبى عليه أعادة صياغة لكافة معادلات المصالح القديمة السابقة بين الطرفين، كذلك أفسح هذا التحوّل أو اختلق حيزاً لمراكز مصالح داخلية متباينة بين نخب صناعية لا تزال مرتبطة بـ(السوق الروسية)، وأخرى سياسية ـ اقتصادية تدفع باتجاه تكامل أكبر مع (الاتحاد الأوروبي) هذا الانقسام البنيوي أضاف بعداً اقتصادياً لصراع الهوية والسيادة.

لعل (ملف الطاقة) هو أبرز أداة ضغط متبادلة في هذه العلاقة فمنذ مطلع الألفية استخدمت (موسكو) الغاز الطبيعي ليس كسلعة اقتصادية فحسب بل كسلاح (جيواقتصادي) من الممكن ان يوجه الخيارات الاستراتيجية السياسية لـ(كييف). وقد مثّلت أزمات قطع الغاز بين عامي ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩م ـ بامتداداتها التي وصلت تداعياتها إلى عموم قارة أوروبا ـ مثالًا صارخاً على توظيف الاقتصاد كأداة نفوذ ووسيلة روسية تتجاوز حدود سوق الطاقة لتصبح جزءاً من معطيات

معادلة القوة الخاصة بـ(روسيا). لقد أصبح الغاز أداة لإعادة ضبط المسار السياسي الأوكراني بينما رأته (كييف) دافعاً لتسريع خطواتها الجادة نحو استقلال ملف الطاقة وبداية الارتباط بشبكات أوروبية بديلة. (دانييري ٢٠٢٢، ١٨١-١٨٥)

"بناءً على ذلك، فإن المقومات الاقتصادية في حالة الدراسة لم تكن مجرد انعكاس لواقع مادي بحت من عمليات الإنتاج والتبادل التجاري بل مثّلت حقلاً استراتيجياً للصراع على (الذات الوطنية) فهي من جهة تعكس جذوراً تكوينية قديمة الارتباط ومن جهة أخرى تتحول إلى آليات ضغط وإكراه في المجال الوظيفي. الأمر الذي يمنح هذا البُعد الاقتصادي كثافته التحليلية هو أن الماضي السوفيتي لا يُستحضر هنا بوصفه زمناً انقضى بل بوصفه بنية فاعلة تُعيد توجيه مسارات الصراع وتُضفي على الاقتصاد طابعاً رمزياً يتعدى وظيفته المادية ليصبح أداة لإعادة تعريف الذات الوطنية في ظل تحولات القوة والتموضع الإقليمي.

ثالثاً: المقومات السياسية والعسكرية

تبرز في الجانب السياسي حقيقة أساسية مفادها أن النخب التي تعاقبت على الحكم في أوكرانيا تباينت ولاءاتها بين تيارات براغماتية تميل نحو (الغرب) وأخرى محافظة أقرب إلى (موسكو) ولا يمكن فصل هذا التباين عن الإرث السوفيتي الذي أرسى أسس انقسام ضمني ما تزال آثاره حاضرة في الواقع السياسي الأوكراني، إذ أسهم في إنتاج نظم سياسية هشّة ومتقلبة تعاني ضعف الاستقرار السياسي وتراجع ثقة المواطنين بمؤسساتها، وقد انعكس ذلك مباشرة على الحياة الحزبية والانتخابية التي تحولت إلى مساحة تتكثف فيها الامتدادات الاجتماعية واللغوية والثقافية. (دانييري،٢١٢.٢١٤)

ويعيدنا ذلك إلى السؤال الجوهري للمقومات الوظيفية: كيف نعيش ونتصرف؟ فقد أجابت الانتخابات المتلاحقة منذ عام ١٩٩١م عن جانب من هذا السؤال إذ كشفت

نتائجها خريطة ولاءات متصدعة جغرافياً وفكرياً، فغرب أوكرانيا ظل أكثر ميلًا إلى أوروبا والانخراط في فضائها السياسي والثقافي في حين بقي الشرق والجنوب أقرب إلى موسكو لأسباب تكوينية سبق تناولها.

وقد دفع هذا الاستقطاب السياسي والانتخابي إلى إضعاف البنى الحزبية والنخبوية وعجزها عن إنتاج توافقات سياسية طويلة الأمد أو بلورة نخب قادرة على التخفيف من قصور بناء الدولة، وفي ظل تفاوت الفعالية الإدارية وتفاقم الفراغات المؤسسية وجدت قوى غير وطنية مجالاً للتأثير والاختراق، وهكذا تحولت السياسة إلى ساحة تُستحضر فيها الهويات بما فيها الهويات الفرعية وتُفعَّل بوصفها أدوات للتعبئة والانقسام وهو ما تجلّى في الحراك الشعبي المتكرر أو ما سُمّي بـ(الثورات الملونة) بوصفها مؤشرات على عمق الأزمة السياسية والمؤسسية التي امتدت آثارها إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية.

لقد ورثت (أوكرانيا) إرثاً سوفيتياً جعل الجيش والأجهزة الأمنية جزءاً من ثقافة الدولة وسلطتها غير أن هذا الإرث تحوّل بعد الاستقلال إلى مجال هشّ قابل للاختراق، وكان إدخال (الهوية) في حيّز الصراع الوظيفي مؤشراً واضحاً على ذلك إذ استُخدم خطاب حماية (الأقليات الروسية) أو الدفاع عن الوطن لتبرير التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر، وقد مثّلت قابلية الاختراق هذه نقطة انطلاق نحو عسكرة الانقسام الاجتماعي حيث نشأت (ميليشيات محلية) ومجاميع شبه عسكرية أسهمت في تشكيل شبكات نفوذ جديدة وحوّلت التباينات الثقافية واللغوية إلى عنف مسلح قادر على إعادة رسم حدود النفوذ والسيادة عند أقرب فرصة سانحة.(2015 Sakwa، 32-35)

رابعاً: المقومات الثقافية

الثقافة هنا هي المجال الأكثر اتساعاً وشموليةً عن باقي المقومات كونها وعاء ضَامً لجميع تمثلات السلوك والاشتغال الجماعي المتراكم. ففي (العرق السلافي)

حدثت العديد من حالات (التلاقح الثقافي) بين الجماعات البشرية التي تشاركت (الارض) أول العناصر التكوينية لهذه المعادلة مما أنتج ثقافةً وموروثاً تمت العناية به واستعادته في مراحل معينة وصولاً الى (الحقبة السوفيتية) التي عمدت تشكيل قيم ومبادئ مغايرة لما هو موجود سابقاً أحدث ذلك قطعاً مقصوداً في حينها بدأت الاشتغالات الحكومية الجادة نحو تشكيل (ثقافة سوفيتية) ساعية لضم واحتواء واسع النطاق يتجاوز الحدود الإقليمية ولا يكترث للتصنيفات العرقية أو الاثنية.

لكنها (الثقافة السوفيتية) سوغت مجالاً وظيفياً للصراع الهوياتي وكل ما يندرج ضمنه من تمثلات أخرى (فاللغة) على سبيل المثال تحولت إلى معيار (للولاء السياسي) أو وسيلة لترسيخ أو محو (الهوية الوطنية) ولطالما استخدم الاتحاد السوفيتي (سياسة الروسنة)*[1] التي كان من ضمن أساليبها فرض (اللغة الروسية) على المواطنين وجعلها اللغة الرسمية ضمن مؤسسات الدولة والمناهج التعليمية لخلق جيل يتمتع بمنظومة ثقافية مشتركة وموحدة، وعند نهاية (المنظومة الثقافية السوفيتية) عادت الثقافات الأخرى التي تم تهميشها لاستعادت مكانتها الطبيعية والمنطقية علماً بان الامتزاج الثقافي الروسي الاوكراني أوجد ناتجاً من (الثقافات الهجينة) وإذا ما عدنا الى العوامل التكوينية المشتركة سنجد حيزاً ثقافياً فريداً ساهم في خلق وتشكل هذا نوع من الثقافات التي تحولت الى واحد من أبرز البواعث الحقيقية لإيجاد هويات ورموز وطنية واقليات سكانية أو بالأحرى مجتمعات جديدة

*** الروسنة (Russification) هي سياسة تبنتها الإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفيتي لاحقاً، تهدف إلى فرض اللغة الروسية والثقافة والقيم الاجتماعية الروسية على الشعوب غير الروسية. تمثلت في جعل اللغة الروسية الأداة الرئيسية للتعليم والإدارة، ودمج النخب المحلية في الثقافة الروسية، مما أدى إلى تهميش الهويات الوطنية والقومية للدول الملحقة لصالح هوية مركزية موحدة. وفي السياق الأوكراني، استهدفت هذه السياسة تقليص استخدام اللغة الأوكرانية في الفضاء العام والسياسي لربط البلاد عضوياً بالمركز في موسكو. ينظر: (Миллер 2024, 112-110)**

في (لوغانسك ودنيبر وشبة جزيرة القرم) كلها امثلة حية على واقع اجتماعي من الممكن التلاعب به لتحقيق مقاصد سياسية.(Wilson 2022, 215–217)

لقد بيّن هذا المبحث أن البنى الاجتماعية الفاعلة سواء في بعدها التكويني أو الوظيفي لم تكن كيانات ساكنة أو معزولة عن حركية التاريخ بل كانت في حالة تفاعلٍ مستمر ومتداخل يُنتج عبر الزمن شبكات من التأثير المتبادل يصعب فصلها تحليلياً. غير أن هذا التفاعل في امتداداته التاريخية لم يخضع دوماً لوعيٍ مؤسسي أو إدراكٍ استراتيجي من قبل صانعي القرار، إذ كثيراً ما طغى المنظور المرحلي على الحسابات بعيدة المدى.

يمكن في هذا الإطار استدعاء مفهوم (أثر الفراشة) بوصفه استعارة مجازية لتوضّح الكيفية التي تُفضي فيها القرارات الجزئية أو الاختلالات البنيوية المحدودة إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى، فالمسارات المؤسسية التي نشأت منذ العهد القيصري ثم أُعيد إنتاجها في الحقبة السوفيتية أفرزت نمطاً من الاعتماد التاريخي (path dependence)جعل غالب البنى الفاعلة تتخذ طابعاً ذاتيّ الحركة يصعب تعديله لاحقاً دون كلفة سياسية واجتماعية باهظة. غير أن هذه القراءة لا تُفضي إلى حتمية تاريخية بل تكشف هشاشة البنى الاجتماعية حين تُهمل إدارتها منذ اللحظة التأسيسية. (نورث ٢٠٠٦، ١٣٥–١٣٨)

وعليه فإن ما انتهى إليه هذا المبحث من تحليلٍ للبنى التكوينية والوظيفية لا يُعدّ سوى الخطوة الأولى لفهم التحولات التي أفرزتها هذه البنى في الواقع السياسي الروسي ـ الأوكراني المعاصر، فالقادم هو قراءة لانعكاسات تلك البنى الفاعلة على النظام السياسي ـ الاجتماعي واستكشاف ما ولّدته من مخرجاتٍ أعادت صياغة الحياة السياسية في مظاهرها المتعددة.

المبحث الثاني: انعكاسات البنى الاجتماعية في الواقع السياسي

مع انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت أوكرانيا إعادة تعريف ذاتها خارج المدار الروسي غير أن الاستقلال لم يمثل قطيعة تامة مع الماضي بل دشّن مرحلة انتقالية معقدة ظل فيها الإرث السوفيتي حاضراً في بنية الدولة والمجتمع معاً، فقد تراوحت خيارات النخب بين النزوع إلى تفكيك هذا الإرث بصورة سريعة والحذر من كلفة هذا التفكيك على التماسك الداخلي الأمر الذي أسهم في تشكل نظام سياسي هش قائم على توازنات مؤقتة أكثر من قيامه على قواعد مستقرة. ويتتبع هذا المبحث انعكاسات البنى الاجتماعية الفاعلة في هذا الواقع عبر ثلاثة محاور: يعالج الأول المرحلة الانتقالية وما أفرزته من هشاشة بنيوية في أبعادها المؤسسية والنخبوية والهوياتية والقيمية، ويتناول الثاني ظاهرة التأرجح الدستوري المدفوع بالأزمة بوصفها أحد أكثر تعبيرات هذه الهشاشة وضوحاً، أما الثالث فيقارن بين المسارين الأوكراني والروسي لبيان كيف أسهم إرث ما بعد السوفيت في دفع كلٍّ منهما إلى مسار مختلف في بناء الدولة وإدارة الهوية وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

المطلب الاول: واقع المرحلة الانتقالية

أعقبت تفكك (الاتحاد السوفيتي) حالة من التشتت وضعت النخب السياسية الأوكرانية أمام معادلة معقدة. كيف تبني دولة جديدة دون أن تطيح بالبنى القديمة التي كانت تؤمّن بقاءها؟ علماً إن هذه النخب في معظمها هي بقايا الجهاز الإداري (السوفيتي) حتى أن الطبقة (البيروقراطية) سعت الى إعادة إنتاج نفسها في شكل وطني جديد لكنها ظلت أسيرة الذهنية المركزية والبيروقراطية السلطوية التي ورثتها من النظام السابق. مما جعل من عملية الانتقال بطيئةً ومزدوجةً التوجه، كانت الخطابات السياسية تدّعي الالتزام بالديمقراطية واقتصاد السوق في حين بقيت الممارسات الفعلية خاضعةً لمنطق المحاصصة السياسية وشبكات

المصالح الموروثة التي أعادت إنتاج أنماط التوزيع والنفوذ السوفيتية في قَالب وطني جديد.

خلال فترة (ليونيد كرافتشوك) ١٩٩١-١٩٩٤م سادت حالة من الاضطراب السياسي والاقتصادي تجسّدت في انهيار (المنظومة الإنتاجية) وتدهور العملة، وتزايد الاعتماد على روسيا في مجالات حيوية من بينها الطاقة. وهذه مظاهر مادية لُحِقَت بإرث اجتماعي أوسع تمثّل في توزيع سكاني لغوي وثقافي متفاوت فغرب أوكرانيا أصبح يميل نحو أوربا وثقافتها المغايرة في حين ظلّت أقاليم الشرق والجنوب أقرب إلى التشارك الروسي القديم، وبهذا المعنى كانت الهويات المتعددة والاعتماد الاقتصادي المتبادل ووجود (الأوليغارشية) المؤثرة كلها عوامل اجتماعية مركزية أنتجت (حساسية موروثة) تجاه الصراعات السياسية المستقبلية وجعلت من كل خيار سياسي أرضاً لشحنات اجتماعية ثقيلة أثرّت في مسار التحوّل كله. (الكوخي ٢٠١٥، ٣٥-٣٦)

لعل فترة (كرافتشوك) هي نقطة البداية وتبلور (المتغير الاجتماعي) بشكل جديد وفقاً لما فرضهُ الواقع السياسي من متغيرات ولكي نتتبع الحالة لا بدّ من تفصيل أربعة أبعاد لعلها تكمل قراءة الحالة وتمنحها إطاراً منهجياً.

أولًا ـ البعد المؤسسي:

لم يرافق الاستقلال تفكيكٌ فوري أو شامل للهياكل الإدارية والمؤسساتية السوفيتية إذ استمرّت الإدارات المحلية والأجهزة الأمنية وحتى الجيش والمؤسسات التعليمية في العمل إلى حدٍّ كبير وفق منطق (المركزية الموروثة). ولم يكن هذا المتبقي المؤسسي مجرد إشكال إداري بل مثّل قيداً بنيوياً على إعادة تنظيم العلاقة بين (الدولة) و(المجتمع) فقد أسهم في إبطاء عملية صنع القرار وأعاد إنتاج أنماط حكم فوق مجتمعية ما خلق فجوة متنامية بين النص الدستوري الطموح وممارسات الحكم الفعلية. وفي ظل غياب آليات تمثيل مرنة وقادرة على استيعاب التعدد

الاجتماعي تراجعت قدرة (الدولة) على بلورة سياسات اندماجية تعترف بالتنوع الهوياتي وتديره، فتحوّل هذا التنوع من عنصر تأسيسي في بناء الأمة إلى مصدر كامن للتوتر وعدم الاستقرار. (دانييري ، ١١٣-١١٤)

ثانيًا ـ البعد النخبوي:

لم تختلف النخب السياسية الأوكرانية في مرحلة الانتقال عن نظيراتها في الفضاء ما بعد السوفيتي إذ غلب عليها طابع الاستمرارية أكثر من القطيعة. فقد تشكّلت في معظمها من بقايا الجهاز البيروقراطي السوفيتي أو من فئات محدودة استطاعت الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية وتحويلها تدريجياً إلى رأس مال سياسي فاعل وبذلك لم يُنتج الاستقلال نخباً جديدة بقدر ما أعاد تموضع نخب قديمة ضمن إطار وطني ناشئ، مع احتفاظها بأنماط التفكير والإدارة الموروثة من النظام السابق.

مثّلت شخصيات مثل (ليونيد كرافتشوك) نموذجاً لهذا التحوّل الشكلي إذ جسّدت انتقالاً في الخطاب أكثر مما عبّرت عن تحوّل جذري في (البنية النخبوية). في ظل غياب نخب مدنية مستقلة قادرة على بلورة مشروع وطني جامع فبقي المجال السياسي محكوماً بتوازنات ضيقة بين مجموعات نخبوية متنافسة ما أضعف القدرة على إنتاج توافق واسع حول قضايا تأسيسية وفي مقدّمتها مسألة (الهوية الوطنية) وطبيعة الدولة الجديدة. (الشيخ ٢٠٠٤، ١١٢-١١٥)

في هذا السياق برز التطلّع نحو (الاندماج الأوروبي) بوصفه خياراً نخبوياً طموحاً، لكنه ظلّ في معظمه أقرب إلى خطاب استراتيجي معلن منه إلى مسار مؤسسي قابل للتحقّق فالنخب التي رفعت شعار (العودة إلى أوروبا) لم تكن قد استكملت بعد شروط التحوّل الداخلي اللازمة لهذا المسار كما لم تتلقّ في المقابل إشارات غربية واضحة أو ملزمة تؤكد واقعية هذا التوجّه في الأمد القريب. نتيجة لذلك تحوّل الخيار الأوروبي إلى أداة لإعادة ترتيب التوازنات الداخلية وكسب الشرعية

السياسية، أكثر من كونه مشروعاً متكاملاً لإعادة تعريف بنية الدولة والنظام السياسي.

أفضت هذه الثنائية بين طموح خارجي غير مضمون وتحفّظ داخلي تحكمه مصالح نخب موروثة إلى إدارة انتقالية اتسمت بالحذر والتردّد، فلم تُحسم اتجاهات التحوّل بشكل نهائي وبقيت قواعد اللعبة السياسية قابلة لإعادة التأويل وفق موازين القوى المتغيّرة، وهكذا لم يكن الصراع النخبوي مجرّد تنافس سياسي اعتيادي وأصبح عاملاً بنيوياً أسهم في ترسيخ حالة من (اللايقين السياسي) وكرّس انتقالاً مفتوحاً على احتمالات متعددة دون أفق حاسم.

ثالثاً ـ البعد الرمزي والهوياتي:

لا يُعد التوزيع اللغوي والثقافي داخل المجتمع الأوكراني مجرّد اختلاف تعبيري بين مكوّناته فقد عكس تباينات أعمق في منظومات القيم والتصورات حول معنى الدولة وحدودها واتجاهها المستقبلي. شكّل الانتماء اللغوي والرمزي نقطة ارتكاز أساسية في إعادة تعريف الذات الجماعية بعد الاستقلال لا بوصفه معطى ثقافياً ثابتاً بل كأداة تأويل سياسي للماضي وتوجيه للمستقبل.

لكن انهيار العقيدة السوفيتية دفع نحو تشكُل (فراغ إيديولوجي) غير محايد وقابل لإعادة التعبئة عبر سرديات متنافسة. ففي مقابل وجود خطاب يدفع باتجاه إعادة التموضع ضمن فضاء السوق الحر والاندماج الأوروبي، برز خطاب آخر يستند إلى استمرارية الروابط السلافية والتاريخ المشترك مع روسيا باعتبارها مرجعية ثقافية وجيوسياسية بديلة وبين هذين المسارين، لم تُحسم (الهوية الوطنية) بوصفها مشروعاً جامعاً وإنما تحوّلت إلى موضوع نزاع وتأويل متبادل. (Миллер 2024,461-463)

غدت اللغة والرموز والذاكرة التاريخية في هذا الإطار ساحات مركزية للصراع السياسي تُستَثمر لتعويض غياب التوافق حول الأسس الدستورية والمؤسسية

للدولة، وهكذا لم يُدار الخلاف الهوياتي باعتباره تنوّعاً ينبغي تنظيمه بل بوصفه مورداً سياسياً قابلاً للتعبئة ما أسهم في نقل التوترات الاجتماعية إلى قلب العملية السياسية، وأضفى على الانتقال طابعاً رمزياً صراعياً سبق اكتمال أدوات الحسم المؤسسي.

رابعاً ـ البعد القيمي المعياري:

لا يكتمل فهم مسار المرحلة الانتقالية الأولى دون التوقف عند البعد القيمي المعياري بوصفه الإطار غير المرئي الذي تنتظم داخله تصورات الشرعية ومعايير الفعل السياسي وحدود المقبول والمرفوض في إدارة الدولة. وقد اتّسم هذا البعد منذ لحظة الانهيار بعدم الاستقرار والانفتاح على تأويلات متعارضة أكثر من كونه غائباً أو منعدماً. فقد أفضى الانهيار المفاجئ للمنظومة السوفيتية إلى تفكك الإطار القيمي الذي كان ينظّم السلوك الجمعي ويوجّه التفاعل بين الدولة والمجتمع على مدى عقود، دون أن يُستبدل هذا الإطار فوراً بمنظومة قيمية جديدة متماسكة. وبدلاً من ذلك نشأت حالة من الفراغ المعنوي والمعرفي اتسمت بانفتاح واسع على نماذج بديلة دون قدرة موازية على استيعابها أو تكييفها مع السياق المحلي.

ترافقت هذه المرحلة مع تدفّق كثيف للسرديات (الليبرالية الغربية) في المجال العام سواء عبر الخطاب السياسي أو الإعلامي أو الاقتصادي، ما أوجد حالة من الجذب الثقافي غير المتوازن. وفي المقابل ظلّت أنماط التفكير البيروقراطي والعقلية السلطوية الموروثة تمارس حضورها العملي داخل مؤسسات الدولة بما أفرز فجوة واضحة بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية. (Gel'man 2015, 64-67)

ونتج عن ذلك نوعُ من الانقسام المعرفي داخل (الوعي الجمعي) حيث تداخلت قيم جديدة قيد التشكل مع رواسب ذهنية قديمة لم تُفكك بالكامل. ولم يؤدّ هذا التداخل

إلى تركيب قيمي مستقر بل إلى حالة من (الازدواجية) في المرجعيات والانتماءات انعكست على السلوك السياسي والاجتماعي على حدّ سواء. وبهذا المعنى لم يكن التحدي في غياب القيم بقدر ما كان في غياب إطار ناظم قادر على ترتيبها ومنحها معنى سياسيًا مشتركًا.

تكشف هذه الأبعاد مجتمعة عن أن اشكالية (التجربة الأوكرانية) لم تكن محصورة في ضعف مؤقت أو إخفاقات مرحلية، وإنما في بنية انتقالية غير مكتملة اتسمت بقابلية عالية للاختلال. ويمكن توصيف هذه الحالة بـ(الهشاشة البنيوية) والتي رافقت عملية بناء الدولة والنظام السياسي منذ الاستقلال، حيث تشكّلت مؤسسات الدولة والنخب الحاكمة والهوية الوطنية والمنظومة القيمية في سياق غير متزامن ودون إطار جامع قادر على تنظيم التفاعل بينها، وبهذا المعنى لم تكن الهشاشة نتاج أزمة لاحقة بل خاصية تأسيسية أُلقي بظلالها على مجمل المسار السياسي اللاحق.

المطلب الثاني: الدستور الاوكراني بين محو الماضي وإعادة إنتاج التأرجح السياسي

في هذا السياق الانتقالي الموصوف بالهشاشة البنيوية لم يتطوّر المسار الدستوري بوصفه عملية تراكمية تتجه نحو الاستقرار بل اتّخذ طابعاً متقلّباً ارتبط بتغيّر موازين القوى السياسية والاجتماعية. ويمكن توصيف هذا النمط من التفاعل بين الدستور والواقع السياسي بحالة التأرجح الدستوري، حيث يتحول النص الدستوري من إطار حاكم للصراع إلى متغيّر تابع له، يُعاد تفسيره أو تعديله استجابةً للأزمات، لا استناداً إلى منطق التطور المؤسسي المستقر.

لم يكن تشريع دستور أوكرانيا لعام ١٩٩٦م مجرّد استحقاق قانوني طبيعي لدولة نالت استقلالها حديثاً بقدر ما مثّل محاولة رمزية لإغلاق صفحة الماضي السوفيتي وسدّ فراغٍ هويّاتي وقيمي خلّفه انهيار المنظومة السابقة، فقد جاء هذا

الدستور في سياق انتقالٍ مضطرب اتسم بغياب توافق اجتماعي مكتمل حول معنى الدولة الجديدة وحدود هويتها الوطنية وشكل علاقتها بمحيطها الإقليمي، ما جعل النص الدستوري يحمل منذ لحظة إقراره وظيفة ضبطٍ مؤسسيٍّ مرحلي أكثر من كونه تعبيراً عن عقد اجتماعي ناضج. (Wolczuk 2001، 191-189)

استهدف الدستور إضفاء شرعية مؤسسية على الدولة المستقلة، فنصّ على اللغة الأوكرانية لغةً رسمية وحيدة والمواطنة الواحدة دون ازدواج الجنسية، وكرّس نظاماً رئاسياً واسع الصلاحيات. غير أن هذه الخيارات التي حملت في ظاهرها طابعاً تأسيسياً جاءت في جوهرها انعكاساً للتوازنات الهشّة بين النخب والمناطق، إذ صادف الدستور قبولاً في الوسط والغرب بينما قوبل بتحفّظات في الشرق والجنوب حيث اعتُبر التوجه اللغوي والهوياتي تهميشاً للمكون الروسي. وقد كشف هذا التباين أن الدستور لم يُنتج إجماعاً وطنياً بقدر ما عكس موازين القوى في لحظته التأسيسية، وهو ما جعله عرضة لإعادة التفاوض كلما تغيّرت تلك الموازين.

في هذا السياق دخل النظام السياسي الأوكراني مبكراً فيما يمكن توصيفه بـ(متلازمة التعديل الدستوري المدفوع بالأزمة) (Crisis-Driven Constitutionalism) * حيث لم تعد التعديلات الدستورية نتاجاً لتراكم مؤسسي هادئ وإنما استجابات ظرفية لاختلالات حادّة في موازين القوى أو لانقسامات اجتماعية ـ سياسية متفاقمة. وبهذا المعنى تحوّل الدستور من إطارٍ ضابط للصراع إلى عنصر فاعل في ديناميته يتغيّر بتغيّر شدته واتجاهاته.(2012 ,159-160 Kudelia)

***هو نمط من الممارسة السياسية والقانونية يتم فيه تعديل أو صياغة أو إعادة تفسير الوثيقة الدستورية تحت ضغط ظروف طارئة واستثنائية، بدلاً من التطور الطبيعي والهادئ للقواعد القانونية في أوقات الاستقرار ما يجعل من السياق الدستور استجابة لأزمات وطنية كبرى، مثل النزاعات المسلحة، الانهيارات الاقتصادية. ينظر في هذا المعنى (أكرمان الدساتير الثورية ٢٠١٩)**

شكّلت أحداث عام ٢٠٠٤م المعروفة بـ(الثورة البرتقالية) نقطة تحوّل مفصلية في هذا المسار. فقد تجاوزت الأزمة آنذاك كونها نزاعاً انتخابياً حول نتائج الاقتراع لتتحول إلى أزمة شرعية دستورية طالت بنية النظام السياسي ذاته. إذ لم يعد الخلاف محصوراً في آليات تداول السلطة بل امتد ليشمل طبيعة النظام الرئاسي المهيمن وقدرته على استيعاب التعدد الاجتماعي والسياسي.

وفي هذا الإطار مثّلت التعبئة الاجتماعية الواسعة ضغطاً مباشراً لإعادة هندسة أو بالأحرى توزيع صلاحيات داخل النظام ما أسفر عن تعديلات عام ٢٠٠٤م والتي قلّصت صلاحيات الرئيس وعزّزت دور البرلمان والحكومة. (المجلس الأعلى الأوكراني 2004)

غير أنّ هذه الصيغة لم تستقر طويلًا ففي عام ٢٠١٠م ألغت المحكمة الدستورية تلك التعديلات وأعادت العمل بالصيغة الرئاسية الموسّعة في خطوة كشفت هشاشة التوازنات الدستورية وقابلية النص للتأثر بتغيّر موازين القوى داخل النخبة الحاكمة في سياق تشابك العوامل الداخلية مع اعتبارات التموضع الإقليمي والدولي. (المحكمة الدستورية الأوكرانية ٢٠١٠)

أعاد هذا القرار إدخال الدستور في دائرة الصراع السياسي وأكّد محدودية قدرته على أداء وظيفة تحكيمية مستقلة.

تكرّر هذا النمط مجدداً مع اندلاع (احتجاجات الميدان الأوروبي) عام ٢٠١٤م، حيث أُعيد تفعيل تعديلات ٢٠٠٤م استجابةً للضغط الشعبي في محاولة لإعادة التوازن المؤسسي ومواءمة النظام مع تطلعات شريحة واسعة من المجتمع نحو نموذج سياسي أقرب إلى الفضاء الأوروبي. وبذلك أصبح الدستور يتحرك صعوداً وهبوطاً مع كل أزمة سياسية دون أن يستقر على صيغة نهائية تعكس توافقاً جامعاً. (المجلس الأعلى الأوكراني ٢٠١٤)

هنا يمكن ـ دون الوقوع في تبسيط سببي ـ قراءة اتساع أو تقليص صلاحيات مؤسسة الرئاسة بوصفه مؤشراً تحليلياً يعكس اتجاهات التموضع الجيوسياسي داخل النظام في لحظات التحوّل الكبرى فغالباً ما اقترن تعزيز صلاحيات الرئاسة بصيغ البقاء بالقرب من المجال الروسي، في حين تزامن تقليصها مع محاولات إعادة التوازن المؤسسي والانفتاح نحو النماذج الأوروبية.

إلى جانب ذلك أسهم تخبّط المسار التشريعي وغياب رؤية دستورية مستقرة خلال مرحلة الانتقال في إهمال ملفات اجتماعية ـ سياسية حساسة كتلك المتعلقة بـ (دونباس ولوغانسك وشبه جزيرة القرم). وقد جاء هذا الإهمال نتيجة مسار متدرّج بدأ بتجاهل متعمّد خشية تفجير تناقضات الهوية، ثم تحوّل إلى عجز مؤسسي في إدارة التنوع الإقليمي قبل أن تتداخل لاحقاً رهانات خارجية أعادت تأطير هذه الملفات ضمن صراعات جيوسياسية مفتوحة.

تتيح هذه التجربة مقاربة الحالة الأوكرانية من خلال عدد من المنظورات التفسيرية في أدبيات الاجتماع السياسي والدستوري المعاصر التي تتقاطع جميعها عند فكرة مركزية للمدرسة "الدستورية في المجتمعات المنقسمة• ومفادها "أنّ الدستور في المجتمعات المنقسمة لا يعمل دائماً كإطار محايد لتنظيم السلطة بل قد يتحول إلى أداة صراع تعكس اختلالات الهوية والنخبة والتموضع الخارجي". وبهذا المعنى فإن المرحلة الدستورية الممتدة من الاستقلال حتى عام ٢٠١٤م لم تُنتج استقراراً مؤسسياً بقدر ما أسست لبنية سياسية مفتوحة على التأرجح، شكّلت إحدى الخلفيات العميقة للأزمة الروسية ـ الأوكرانية المعاصرة.

•الدستورية في المجتمعات المنقسمة (Constitutional Design in Divided Societies): اتجاه في الفكر الدستوري والسياسي يهتم بكيفية تصميم المؤسسات الدستورية في المجتمعات المنقسمة إثنياً أو لغوياً أو دينياً. ويرى منظّرو هذا الاتجاه أن الدستور لا يعمل دائماً بوصفه إطاراً محايداً لتنظيم السلطة حيث قد يتحول في حالات الانقسام الحاد إلى ساحة للتنافس حول تعريف الدولة وتوزيع السلطة والموارد بين الجماعات المختلفة. ينظر في ذلك: أريند ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية، دونالد هورويتز، الجماعات الإثنية في الصراع.

لا يمكن فهم هذا التأرجح الدستوري بمعزل عن البنية الاجتماعية والسياسية التي أفرزته، إذ مثّلت الهشاشة البنيوية شرطاً سابقاً لإنتاجه في حين أسهمت التقلبات الدستورية المتكررة في إعادة إنتاج هذه الهشاشة وتعميقها، وعلى هذا الأساس تشكّلت علاقة تبادلية مغلقة بين بنية اجتماعية منقسمة ونظام دستوري غير مستقر ما جعل الدستور ذاته جزءًا من دينامية الصراع بدلاً من أن يكون أداة لتسويته.

المطلب الثالث: الواقع السياسي بين الهشاشة الأوكرانية والضبط الروسي

لا يُقصد بالتركيز التحليلي على المسار السياسي الأوكراني اختزال أسباب الأزمة في العامل الداخلي أو إغفال البعد المشترك مع روسيا بل يندرج ذلك ضمن مقاربة تسعى إلى تفكيك الهشاشة البنيوية التي وسمت عملية بناء الدولة والنظام السياسي في أوكرانيا منذ الاستقلال. فقد أظهرت التجربة الأوكرانية أن تأجيل الحسم في قضايا الهوية الوطنية والتعدد اللغوي والعلاقة مع المناطق الشرقية والتعامل معها بوصفها مشكلات مؤقتة ستُحل تلقائياً مع تحقق الاندماج الأوروبي المنشود أسهم في إبقاء الداخل الأوكراني مفتوحاً على الانقسام والتجاذب.

كذلك أسهم التفاؤل الأوكراني المفرط حول إمكان (الاندماج الأوروبي) في إضعاف الجهد الداخلي المبذول لبناء الأمة الأوكرانية الحديثة وترك (مساحات رمادية) مفتوحة على الانقسام والتجاذب داخل المجالين الاجتماعي والسياسي، ومن ثم جاءت الأزمات السياسية والتحولات الدستورية اللاحقة تعبيراً عن اختلال بنيوي متراكم في العلاقة بين المجتمع والدولة، وبين الهوية والسلطة. وهذا ما يجعل فهم الهشاشة البنيوية شرطاً تفسيرياً لازماً لتحليل سيرورة الأزمة (الروسية ـ الأوكرانية) وتطوراتها.

على النقيض من حالة الهشاشة البنيوية والتأرجح الدستوري التي وسمت المسار الأوكراني، يبرز المسار الروسي بوصفه نموذجاً مغايراً في إدارة التحول السياسي

والاجتماعي منذ مطلع الألفية الجديدة، ولا سيما مع صعود (فلاديمير بوتين) إلى السلطة حين اتجهت التجربة الروسية نحو حسمٍ مبكر لمحددات (الهوية الوطنية) وإعادة بناء مركزية الدولة وإغلاق المساحات الرمادية التي خلّفها انهيار الأيديولوجيا السوفيتية ساعيةً إلى تقليص الفوارق ومنع تشكّل أي فراغات هوياتية أو قيمية يمكن أن تتحول إلى مساحات تدخل خارجي أو تنازع داخلي سواء داخل المجال الروسي أو في محيطه الحيوي القريب. لم تُدار هذه المرحلة بوصفها انتقالاً مفتوحاً على احتمالات متعددة بل كعملية إعادة ضبط شاملة تهدف إلى استعادة الانضباط الداخلي ومنع تفكك المجال السياسي والاجتماعي. (لويس ٢٠٢٤، ٣٣-٣٥)

انعكس هذا التوجه في مقاربة روسية واضحة لمسألة (الهوية) حيث جرى تثبيت سردية وطنية جامعة تستند إلى استمرارية الدولة الروسية وتعزيز (اللغة الروسية) وإعادة الاعتبار لمفاهيم السيادة والاستقلال الاستراتيجي بما قلّص احتمالات الانقسام الهوياتي أو التنافس القيمي الداخلي. وعلى خلاف النموذج الأوكراني لم تُترك الهوية الوطنية في روسيا مجالاً للتجاذب السياسي أو للتأويل المتعدد بل أُدرجت ضمن مشروع سلطوي ـ مؤسسي منضبط ـ تمت الإشارة إليه في العديد من الادبيات الغربية (بالتسلطية الجديدة في روسيا) مما جعل من الدولة الفاعل المركزي في تعريف الانتماء وضبط المجال العام.

كما تميز المسار الروسي بغياب الرهان على الخارج بوصفه حلاً انتقالياً أو إطاراً مرجعياً لإعادة البناء، إذ سعت القيادة الروسية إلى تحصين الداخل سياسياً واقتصادياً، وتقليص الاعتماد على المؤسسات أو الضمانات الغربية انطلاقاً من إدراك مبكر لمخاطر الفراغات القيمية والهوياتية في الفضاءات الانتقالية. وبهذا المعنى جرى التعامل مع التحول لا كمرحلة مؤقتة بل كعملية إعادة تأسيس سلطوية هدفت إلى منع تحوّل التعدد الاجتماعي أو الثقافي إلى عامل تفكك سياسي.

لم يتحول (الدستور الروسي) إلى ساحة صراع مفتوحة بين النخب كما في الحالة الأوكرانية وظلّ خاضعاً لمنطق الضبط المركزي وإعادة التأويل الوظيفي بما يخدم استقرار النظام. إذ جاءت التعديلات الدستورية ضمن رؤية سياسية واضحة لتكريس السلطة التنفيذية وتعزيز مركزية القرار لا بوصفها استجابات ارتدادية لأزمات الهوية. هذا ما أسهم في تقليص احتمالات الدستورية المتأرجحة وإن كان ذلك على حساب التعددية السياسية وفق ما وصفه لويس (Lewis) بالتسلطية الجديدة القائمة على سياسة ضبط النظام. (لويس، ٣٩-٤٠)

التجربة الروسية لا تُقدّم هنا كنموذج معياري بديل بل كحالة تفسيرية مضادة تكشف بالمقارنة أن إخفاق الحالة الأوكرانية في حسم ملفات الهوية والشرعية مبكراً وتركها مفتوحة على رهانات خارجية وتوازنات نخبوية متغيرة أسهم في تعميق هشاشتها البنيوية وجعلها أكثر عرضة لتحوّل الانقسام الاجتماعي إلى صراع جيوسياسي مفتوح.

المبحث الثالث: تحوّل المتغير الاجتماعي إلى صراع جيوبوليتيكي

ينتقل هذا المبحث إلى تحليل الكيفية التي تحولت بها الهشاشة البنيوية الأوكرانية من إشكال داخلي في بناء الدولة والهوية إلى مدخل لصراع جيوسياسي مفتوح. فقد جعل عجزُ الداخل عن إنتاج مرجعية جامعة التناقضات الاجتماعية والسياسية قابلة للاستقطاب الخارجي، بحيث بدا التدويل امتداداً لمسار داخلي غير محسوم أكثر من كونه تدخلاً طارئاً من الخارج. ومن هنا يتتبع المبحث هذا التحول عبر ثلاثة مستويات: عجز الداخل وتحوّل الشرعية، والقراءة الروسية ووعي التهديد، ثم عسكرة المتغير الاجتماعي بوصفه التعبير الأقصى عن فشل آليات الاحتواء.

المطلب الأول: عجز الداخل وتحول الشرعية

أفضت الهشاشة البنيوية التي وسمت مسار بناء الدولة الأوكرانية منذ الاستقلال إلى حالة مزمنة من العجز عن الحسم الداخلي، بمعنى افتقاره إلى أرضية اجتماعية جامعة تمنحه الديمومة والنفاذ. فقد ظل كل خيار استراتيجي تتبناه النخب الحاكمة مشروطاً بتوازنات هشّة سرعان ما تنقلب بتغيّر موازين القوى الداخلية أو الحسابات النخبوية وفي ظل هذا التعثر لم يعد الداخل قادراً على توليد مرجعية شرعية مستقرة تحتكم إليها الدولة والمجتمع معاً، ما فتح المجال لتحول مصدر الشرعية من التوافق الوطني الداخلي إلى الرهان على الخارج بوصفه بديلاً أو علاجاً، يمكن تتبّع هذا التحوّل عبر ثلاث حلقات متصلة: فراغ داخلي أنتجه العجز عن الحسم، ثم إشارات خارجية تفاعلت مع هذا الفراغ وعمّقته، وصولاً الى حالة اشبه بانتقال الشرعية من مرجعية وطنية إلى مرجع جيوبوليتيكي.

أولاً: الفراغ الذي أنتجه العجز الداخلي

العجز الداخلي الأوكراني لم يكن إخفاقاً سياسياً مرحلياً يمكن تجاوزه بتعاقب النخب أو تعديل الدساتير فهو تعبيراً عن اختلال بنيوي أعمق تقاطعت فيه الأبعاد المؤسسية والنخبوية والهوياتية والقيمية لتنتج فراغاً في مرجعية الشرعية الوطنية. فالمؤسسات التي ورثت هياكلها من الحقبة السوفيتية لم تتحول إلى أدوات تمثيل حقيقي للتعدد الاجتماعي والنخب التي أعادت تموضعها في الإطار الوطني الجديد لم تتمكن من تجاوز منطق المصالح الضيقة نحو مشروع جامع وحتى الهوية الوطنية بقيت موضوع تجاذب وتأويل متبادل بدل أن تكون نقطة ارتكاز للعقد الاجتماعي الجديد.

أنتج هذا التقاطع فراغاً وظيفياً في الشرعية فالدولة الأوكرانية لم تفتقر إلى وجود مؤسسي شكلي أو اعتراف دولي أو نصوص دستورية، لكنها افتقرت إلى قدرة هذه الأطر على استيعاب الانقسام الاجتماعي وتحويله إلى تنافس سياسي طبيعي داخل

قواعد مشتركة. فالانقسام اللغوي استُثمر انتخابياً بدل أن يُنظّم مؤسسياً والتباين الجهوي بين الشرق والغرب غذّى الاستقطاب بدل أن يُدار عبر صيغ لامركزية فاعلة والملفات الحساسة (كالدونباس والقرم) بقيت مؤجلة بوصفها قضايا يُخشى تفجيرها لا استحقاقات وطنية يجب حسمها. (Kuzio 1998, 120–115)

وتكمن خطورة هذا الفراغ في طبيعته التراكمية، فهو لم ينشأ دفعة واحدة، بل تعمّق مع كل دورة من التأرجح الدستوري وكل إخفاق نخبوي في بناء توافق مستدام، حتى أصبح نمطاً مؤسساً يعيد إنتاج نفسه وحين يتحول الفراغ إلى بنية لا يبقى محايداً وإنما يصبح مساحة تتنافس على ملئها قوى ومشاريع لا تنتمي بالضرورة إلى المجال الوطني وهو ما مهّد لتحول جوهري في مصادر الشرعية.

ثانياً: الإشارات الأوروبية والغموض الأطلسي

مقابل الفراغ الداخلي لم يكن المجال الخارجي محايداً أو بعيداً عن دينامية التعثر فأسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تعميق الانقسام، فقد تشكّل خلال العقدين التاليين للاستقلال حقل من الإشارات الغربية المتذبذبة التي حملت ما يكفي من الوعد لتغذية طموح التيار المتجه نحو أوروبا لكنها لم تحمل ما يكفي من الالتزام لتأمين هذا المسار أو تحويله إلى واقع مؤسسي مستقر. وفي المسافة بين الوعد والالتزام تشكّلت (منطقة رمادية) أجّجت الاستقطاب بدل أن تهدئه، ولذلك لم يكن الغموض الغربي مجرد نقص في الوضوح الدبلوماسي وإنما جزءاً من البيئة التي أعادت تشكيل الحسابات الداخلية لأن الوعد غير المحسوم يرفع سقف التوقعات من دون أن يوفّر القدرة المؤسسية أو الأمنية اللازمة لتحمّل تبعاتها. (Sakwa, 81–80)

بقيت العلاقة على مستوى الاتحاد الأوروبي مع أوكرانيا محكومة بمنطق الشراكة المشروطة لا الاندماج الفعلي إذ قُدمت سياسة الجوار واتفاقيات الشراكة والتجارة الحرة بوصفها خطوات للتقارب لكنها لم تقترن بأفق عضوية واضح.

منح هذا الغموض النخب الموالية للغرب ذخيرة خطابية لتبرير خياراتها من دون أن يوفر لها أدوات كافية لإنجاز التحول المؤسسي المطلوب، فتحول الخيار الأوروبي من مشروع تكاملي واقعي إلى سردية شرعية تُوظف في التنافس الداخلي أكثر مما تُترجم إلى سياسات حاسمة.

أما أطلسياً فقد كان الالتباس أشد تعقيدًا فقمة بوخارست عام ٢٠٠٨م التي أعلنت أن أوكرانيا وجورجيا ستصبحان عضوين في الحلف دون تحديد آلية أو جدول زمني مثّلت ذروة الغموض الاستراتيجي، إذ حملت ما يكفي من الإشارة لاستفزاز موسكو وتعزيز إدراكها بأن مجالها الحيوي يتعرض للاختراق لكنها لم تحمل ما يكفي من الضمانات لحماية أوكرانيا أو ردع التهديد الذي ستواجه لاحقاً. وهكذا نشأت مفارقة الضمان المعلّقة "وعد يُغري بما يكفي لتغيير السلوك، لكنه لا يحمي بما يكفي من تبعات هذا التغيير.(EC EU2025. 2008 NATO)

لم يبق أثر هذه المنطقة الرمادية دبلوماسياً وتسرب إلى البنية الاجتماعية الداخلية فمن وقف مع التوجه الغربي قرأ الإشارات الغربية بوصفها تأكيداً لاختياره ومن عارضه رآها دليلاً على مشروع يستهدف إعادة تشكيل الفضاء ما بعد السوفيتي على حساب الروابط التاريخية والتكوينية. هنا تحولت الإشارات الغربية من عامل توحيد خارجي الى عامل استقطاب داخلي منح الخلاف بعداً جيوسياسياً متزايداً.

ثالثاً: انتقال الشرعية إلى الخارج

أفضى التقاطع بين الفراغ الداخلي والإشارات الخارجية المتذبذبة إلى تحوّل جوهري في طبيعة الشرعية السياسية داخل المجال الأوكراني فالشرعية لم تعد تُستمد من قدرة النظام على إنتاج توافق اجتماعي يتجاوز الانقسامات، وإنما من الموقف تجاه محور الاستقطاب الجيوسياسي. فالنخبة المؤيدة لأوروبا تستمد مشروعيتها من وعد (التحديث والديمقراطية والرفاه) والنخبة القريبة من (موسكو) تستمدها من (خطاب الاستمرارية التاريخية والروابط التكوينية والمصالح الاقتصادية

المتجذرة) وفي الحالتين لم تعد الشرعية مشتقة من الداخل بقدر ما أصبحت مرتبطة بالخارج.

ترتب على هذا التحول إن الحوار الداخلي فقد جزءاً كبيراً من جدوى التسوية، فحين تصبح الشرعية مشتقة من الموقع الجيوسياسي لا يعود كل طرف محتاجاً إلى إقناع الآخر داخلياً بقدر حاجته إلى تعزيز ارتباطه بمرجعيته الخارجية. وبذلك تحولت العملية السياسية من فضاء للتفاوض حول المشتركات إلى ساحة لتصارع مشروعين لا يملكان أرضية وساطة مستقرة، إذ إن ما يمنح أحدهما شرعيته هو ذاته ما ينزعها عن الآخر.

وقد انعكس ذلك بوضوح على المسار الانتخابي والحزبي فالخرائط التي أعادت إنتاج نفسها منذ الاستقلال بين غرب مؤيد لأوروبا وشرق وجنوب أقرب إلى موسكو لم تعد مجرد اختلاف في الموقف بل ترجمة للتصدعات التكوينية والوظيفية التي باتت محمولة ببعد جيوسياسي يضاعف حدتها، وحين يصبح الموقف من أوروبا أو روسيا معياراً للشرعية يتحول الخلاف السياسي إلى خلاف وجودي ويغدو الآخر الداخلي امتداداً لمشروع خارجي يهدد الذات الجماعية.

(Wilson,2005:91-93)

عند هذه اللحظة يفقد المتغير الاجتماعي إمكانية إدارته بأدوات مدنية ودستورية لأن المطروح لم يعد توزيع السلطة أو تعديل الصلاحيات بل تعريف الدولة ذاتها ومصيرها وانتمائها الحضاري.

ومن هنا يمكن القول إن المطلب الذي أخفقت التجربة الأوكرانية في تحقيقه لم يكن بناء المؤسسات أو صياغة الدساتير فحسب بل إنتاج شرعية وطنية ذاتية المرجعية قادرة على احتواء التعدد دون إلغائه وتوجيه الدولة دون رهنها للخارج، وحين غاب هذا المطلب تحول الفراغ إلى مساحة مفتوحة لتنافس قوى لا تخضع

للمنطق الوطني وهو ما يتضح أكثر عند تفكيك القراءة الروسية للتحولات الأوكرانية بوصفها تهديداً وجودياً لا مجرد خيار سيادي لدولة مجاورة.

المطلب الثاني: القراءة الروسية ووعي التهديد

لا يكتمل فهم التدويل وتحول المتغير الاجتماعي من المجال الداخلي إلى البنية الجيوسياسية من دون تفكيك الطرف الآخر من المعادلة، فما جرى لم يكن نتاج تعثر أوكراني بل تقاطعاً بين هشاشة داخلية أوكرانية وإدراكاً روسياً لهذه الهشاشة وتداعياتها. غير أن تحليل الموقف الروسي هنا لا يعني تبني سرديته أو تبرير خياراته، بل يعني تطبيق المنهج ذاته: تتبع الكيفية التي أنتجت بها البنية الاجتماعية والسياسية الروسية نمطاً محدداً في إدراك التحولات الجارية في محيطها وكيف تحول هذا الإدراك إلى محرك فاعل في التصعيد.

أولًا: الجذر التكويني لإدراك التهديد

التحليل هنا لا يطرح سؤال لماذا تدخلت روسيا فحسب بل ما الذي في بنيتها التكوينية والوظيفية جعلها ترى التحول الأوكراني نحو الغرب تهديداً وجودياً لا خياراً سيادياً عادياً لدولة مجاورة. تقتضي الإجابة العودة إلى المقومات التكوينية المشتركة لا بوصفها معطيات تاريخية محايدة بل بوصفها مكونات فاعلة في تشكيل المخيال الجمعي الروسي وتحديد حدود المقبول والمهدد في المجال المحيط.

فالذاكرة الجمعية الروسية لم تستوعب تاريخياً الفصل الكامل بين الذات الروسية والذات الأوكرانية ليس لأن هذا الفصل لم يحدث واقعياً بل لأن البنية التكوينية التي تشكلت عبر قرون من (روس الكييفية) إلى الإمبراطورية القيصرية فالحقبة السوفيتية رسخت تصوراً عن وحدة سلافية شرقية ينتمي إليها الروس والأوكران في جذر حضاري وروحي واحد منحته الكنيسة الأرثوذكسية بعداً وجدانياً تجاوز السياسة ليصبح مكوناً في الهوية الذاتية الروسية، فكييف في هذا المخيال "ليست عاصمة دولة مجاورة فحسب إنما هي المهد الأول الذي انبثقت منه الذات السلافية

وأي انسلاخ لها يُقرأ داخل هذه البنية كقطع لجذر الهوية".-(Миллер,110-112)

لا يعني ذلك أن هذا الإدراك يمنح مشروعية لأي فعل سياسي أو عسكري مترتب عليه لكنه يعني أن فهم السلوك الروسي يظل ناقصاً إذا اختُزل في حسابات جيوسياسية باردة من دون الالتفات إلى الطبقة التكوينية التي تمنح هذه الحسابات شحنتها الوجدانية وتجعلها قابلة للتعبئة الاجتماعية. فالقرار السياسي الروسي تجاه أوكرانيا لم يصنع رأياً عاماً من فراغ وإنما وجد أمامه أرضية تراكمية تختزن تصورات عن الوحدة والانتماء والمصير المشترك.

ثانياً: الحسم الروسي كنقيض بنيوي

إذا كانت التجربة الأوكرانية اتسمت بالتأجيل والهشاشة والتأرجح بين مشروعين متناقضين فإن التجربة الروسية، ولا سيما منذ مطلع الألفية سارت في اتجاه معاكس قوامه الحسم المبكر وإغلاق مساحات الغموض الهوياتي والقيمي والمؤسسي. وما يعنينا هنا ليس توصيف هذا المسار بقدر فهم أثره في تشكيل الإدراك الروسي للأزمة الأوكرانية.

فالنموذج الذي بناه النظام الروسي منذ صعود (بوتين) قام على معادلة واضحة تثبيت سردية وطنية جامعة تُغلق باب التأويل حول الهوية، وضبط المجال العام لمنع تحول التعدد الاجتماعي أو الثقافي إلى ثغرة سياسية، ثم إعادة بناء مركزية الدولة بوصفها الضامن لتعريف الانتماء وتوجيه المصير الجمعي.

لم يكن هذا الحسم خياراً براغماتياً فقط وإنما استجابة لإدراك عميق لمخاطر الفراغ الذي خلّفه انهيار المنظومة السوفيتية وهو إدراك تعزز بمراقبة التجارب الانتقالية في المحيط القريب ولا سيما التجربة الأوكرانية. كما أن هذا الحسم الداخلي لم يبقَ محصوراً داخل الحدود الروسية وانعكس في طريقة التعامل مع المحيط القريب فكل

فراغ في جوار روسيا بدا قابلاً للقراءة بوصفه ثغرة في نظام الأمن والهوية معاً لا مجرد مساحة سياسية خارجية. (Trenin 2011,85-82)

من هنا لم تكن الهشاشة الأوكرانية شأناً داخلياً في المنظور الروسي بل تهديداً مزدوجاً، فمن جهة رأت موسكو في الفراغ الأوكراني مساحة يملأها الغرب بأدواته المؤسسية والعسكرية بما يعني تقدم الناتو والاتحاد الأوروبي نحو عمق تعتبره روسيا مجالها الحيوي التاريخي، من جهة أخرى رأت في النموذج الأوكراني احتمالاً قد ينعكس على الداخل الروسي نفسه فنجاح أوكرانيا في مسار تعددي غربي كان سيطرح أسئلة حول شرعية الحسم السلطوي الروسي وبذلك لم تكن الأزمة في الإدراك الروسي أزمة حدود ونفوذ وإنما أزمة نموذج يهدد المعادلة التي تأسس عليها استقرارها الداخلي. (لويس، ٢٧٤-٢٧٥)

ثالثاً: المجال الحيوي كإسقاط اجتماعي

غالباً ما يُختزل المجال الحيوي الروسي في بُعده الجغرافي والعسكري بوصفه رغبة في السيطرة على مناطق حدودية أو إنشاء مناطق عازلة، غير أن هذه القراءة تغفل طبقة أعمق تمنح المفهوم كثافته وقدرته على التعبئة فالمجال الحيوي في بنيته الاجتماعية لا يُحدّ بخطوط الجغرافيا وحدها ويمتد إلى حيث الروابط التكوينية والوظيفية مثل اللغة الروسية في شرق وجنوب أوكرانيا والأقليات الروسية المتجذرة والارتباط ببطريركية موسكو وشبكات الاعتماد الاقتصادي الموروثة من الحقبة السوفيتية.

يكشف هذا الفهم بعداً مغيّباً في كثير من التحليلات فالخطاب الروسي حول حماية الناطقين بالروسية أو الدفاع عن الحقوق الثقافية والدينية لم يكن ذريعة سياسية فارغة بالكامل حيث يستند إلى واقع اجتماعي قائم أنتجته عقود من التداخل بين الروسي والأوكراني، غير أن الفارق الجوهري يكمن في التمييز بين وجود هذا الواقع الاجتماعي وبين توظيفه السياسي فالأول معطى تاريخي لا يمكن إنكاره، أما الثاني

فهو خيار استراتيجي يخضع للمساءلة والنقد من دون هذا التمييز يقع التحليل إما في تبرير ضمني للموقف الروسي أو في إنكار الروابط الاجتماعية بالكامل ومن هذا المنظور مثّل المجال الحيوي الروسي في بعده الاجتماعي الجسر الذي عبر من خلاله المتغير الاجتماعي من حدوده الداخلية إلى فضائه الجيوسياسي، فالروابط التكوينية المشتركة التي عولجت سابقاً بوصفها عناصر هوية جمعية تحولت هنا إلى أدوات تعبئة ومبررات تدخل والبنى الوظيفية التي دُرست بوصفها آليات تنظيم اجتماعي أصبحت ساحات صراع مباشر، هكذا فإن ما بدا تراثاً مشتركاً يربط المجتمعين تكشّف في سياق الأزمة عن وجهه الآخر بوصفه بنية قابلة للتسييس والتوظيف والتحويل إلى أداة صراع. (Plokhy 2017, 340)

وبذلك يتضح أن الأزمة لم تنتج عن الهشاشة الأوكرانية وحدها ولا عن الإدراك الروسي للتهديد وحده بل عن تفاعلهما ضمن معادلة واحدة التقى فيها الفراغ الداخلي الأوكراني مع الحسم الروسي المبكر فتحوّل الانقسام الاجتماعي الموروث إلى بنية صراع جيوسياسي مفتوح. وقد مثّل هذا التفاعل تمهيداً مباشراً للحظة الكسر حين بدأت التناقضات المتراكمة تغادر مجال إدارتها السياسية إلى أفقٍ أكثر حدّة وعنفاً.

المطلب الثالث: عسْكرة المتغير الاجتماعي

يتناول هذا المطلب لحظة انهيار التوازن الرمادي الذي سمح لفترة بإدارة الانقسام عبر أدوات مدنية ودستورية وانتخابية وضبط الاستقطاب الجيوسياسي ضمن حدود التنافس الدبلوماسي والاقتصادي. ففي هذه اللحظة انتقل المتغير الاجتماعي من سكون مُدار إلى تعسْكر مباشر وتحولت إدارة الانقسام من المؤسسات والدستور إلى السلاح والجغرافيا العسكرية.

أولًا: ٢٠١٤م سقوط التوازن الرمادي

لم تكن أحداث عام ٢٠١٤م مجرد احتجاج شعبي على تعليق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ولا مجرد أزمة رئاسية انتهت بسقوط نظام (يانوكوفيتش) إنما كانت لحظة انكشف فيها العجز التراكمي الذي رافق بناء الدولة الأوكرانية منذ الاستقلال، فما حدث في (الميدان الأوروبي) كان تعبيراً مكثفاً عن انسداد المسارات التي حاولت النخب عبرها إدارة الانقسام دون حسمه المسار الدستوري المتأرجح والتوازنات النخبوية والرهان على الخارج بديلاً للتوافق الداخلي في تلك اللحظة وصلت هذه المسارات إلى نقطة الإشباع فلم يعد التأجيل ممكناً ولا التوازن الرمادي قابلاً للاستمرار.

تكمن خطورة أحداث عام ٢٠١٤م في أنه لم يُسقط حكومة أو رئيساً فقط بل أسقط إمكانية المسار الوسطي ذاته أي ذلك المسار الذي حاولت (أوكرانيا) عبره الحفاظ على مسافة متوازنة بين الشرق والغرب من دون انحياز، فبسقوط يانوكوفيتش سقطت آخر صيغة عملية لإدارة التناقض (الهوياتي ـ الجيوسياسي) من داخل بنية الدولة القائمة وما كان قبل ذلك خلافاً سياسياً يُدار عبر الانتخابات والتعديلات الدستورية والمفاوضات النخبوية تحول بعدها إلى مواجهة مفتوحة لا تملك أدوات حسم مدنية، لأن كل طرف لم يعد يرى الآخر خصماً سياسياً داخلياً بل تجسيداً لمشروع خارجي يهدد وجوده.(Зыгарь 2016 ,261-264)

برز في هذا السياق ما يمكن توصيفه (بالانقسام الوجودي) وتمييزا لهُ عن الانقسام السياسي التقليدي. "لانقسام السياسي يفترض أرضية مشتركة يتنافس عليها الفاعلون وقواعد لعبة يحتكمون إليها" أما الانقسام الوجودي "فيعني غياب هذه الأرضية ذاتها، إذ يصبح المطروح ليس من يحكم أو كيف تُوزع السلطة بل ما هي الدولة وإلى أين تنتمي ومن يملك حق تعريفها". وحين يصل الانقسام إلى هذا

المستوى تفقد الأدوات المدنية فاعليتها لأن الخلاف لم يعد يقع ضمن نطاقها الوظيفي. (هنتنغتون،٢٥٣)

أفرزت هذه اللحظة ثلاث تحولات متزامنة: ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، بوصفه أول ترجمة عسكرية مباشرة لإدراك روسي بأن المجال الحيوي الاجتماعي يتفكك، ثم اندلاع الصراع المسلح في الدونباس حيث تحوّل التباين اللغوي والثقافي والجهوي إلى خطوط مواجهة عسكرية، وتسارع المسار الأوكراني نحو الغرب بصورة حاسمة أغلقت مساحة الحلول الوسطى وجعلت العودة إلى التوازن الرمادي أمراً غير قابل للتحقق.

ثانياً: تحول الجغرافيا الاجتماعية إلى جبهات

إن ما يؤكد أن عام ٢٠١٤م هو عام انكشاف لبنية عميقة هو أن الجغرافيا العسكرية التي رسمها الصراع جاءت متطابقة بدرجة واضحة مع الجغرافيا الاجتماعية التي سبق تحليلها. فالمناطق التي تحولت إلى ساحات صراع مباشر مثل (القرم والدونباس ولوغانسك) هي ذاتها المناطق التي تتركز فيها عناصر الهشاشة التكوينية (كثافة سكانية روسية أو ناطقة بالروسية وارتباط ببطريركية موسكو واعتماد اقتصادي تاريخي على السوق الروسية وثقافة هجينة) نتجت عن الامتزاج السلافي الطويل.

ولم يكن هذا التطابق بين الخريطتين الاجتماعية والعسكرية مصادفة إنما تعبيراً مكثفاً عن المسار التراكمي الذي تتبعه البحث، فالمقومات التكوينية التي ظهرت في البداية عناصرَ لبناء الهوية المشتركة تحولت لاحقاً إلى خطوط تصدع داخل النظام السياسي الأوكراني، ثم تجلّت هنا بوصفها خطوط جبهات فعلية يُدار عندها الصراع بالسلاح لا بالقانون، وبذلك يتكشف مسار (المتغير الاجتماعي) من عنصر تكويني إلى شرخ سياسي ثم الى جغرافيا حرب.

كما ان الميليشيات والمجاميع شبه العسكرية التي ظهرت في مناطق الصراع لم تتشكل من فراغ مؤسسي فقط حيث نمت في التربة الاجتماعية ذاتها التي أنتجتها الهشاشة البنيوية، فحين تعجز الدولة عن تقديم إطار جامع يستوعب التعدد تظهر بدائل محلية تستند إلى الانتماءات العرقية واللغوية والدينية وتعيد تنظيم العنف خارج حدود الدولة، وهكذا ملأت التشكيلات المسلحة الفراغ الذي تركته مؤسسات الدولة الهشة فتحولت التباينات الثقافية إلى عنف مباشر أعاد رسم حدود النفوذ والسيادة. (Kofman 2017, 12-15)

يُجسّد هذا التحول مفهوم (عسكرة المتغير الاجتماعي) في أوضح تجلياته إذ لا يقتصر العسكرة على استخدام السلاح بل يعني انتقال البنى الاجتماعية ذاتها ـ التي كانت تؤدي وظائف هوياتية وثقافية ـ إلى بنى تعبوية وعسكرية، فمع هذا التحول لم يعد الانتماء الديني أو اللغوي محدِّدًا للموقف الانتخابي فحسب وغدا عاملاً يحدّد موقع الفرد أو الجماعة على خط الجبهة وبهذا المعنى لم تكن حرب (الدونباس) مواجهة تقليدية بين جيشين بقدر ما كانت انفجاراً لتناقضات اجتماعية متراكمة وجدت في انهيار التوازن الرمادي فرصة للتحول إلى عنف مباشر ولم تعد المسألة متعلقة بمناطق نزاع فحسب بل بكيفية تحوّل (الذاكرة والسكان واللغة) إلى موارد قابلة للتعبئة المسلحة حين تعجز الدولة عن إدماجها ضمن إطار وطني جامع.

لعل ما جرى في شباط/فبراير ٢٠٢٢م قابلاً للقراءة بوصفه ذروة المسار التراكمي الذي تتبّعه هذا البحث لا بداية أزمة منفصلة، إذ بلغت فيه التناقضات المتراكمة حدّها الأقصى فتحوّلت كل بذرة تكوينية ووظيفية سبق تحليلها إلى واقع عسكري وجيوسياسي مفتوح.

غير أن الحرب لم تقتصر على تفجير التناقضات القائمة وإنما أعادت إنتاج المتغير الاجتماعي ذاته في صورة جديدة، فالهوية الأوكرانية التي بقيت لعقود

موضوع تجاذب باتت تُصاغ تحت ضغط الحرب بوصفها هوية مقاومة تتحدد بالتمايز عن روسيا أكثر مما تتحدد بالتشارك معها والروابط التكوينية المشتركة التي شكّلت الأساس الوجداني للعلاقة بين المجتمعين تتعرض لتفكيك متسارع يصعب عكس مساره في حين يتآكل المجال الحيوي الاجتماعي الروسي ذاته تحت وطأة حرب أعادت تعريف الروابط المشتركة بوصفها مصادر توتر وانفصال بدلاً من كونها عناصر تقارب واندماج. وبذلك لم تكن الحرب خاتمة المسار السابق بل لحظة تأسيس لتناقضات جديدة ستُعيد تشكيل المتغير الاجتماعي لعقود قادمة.

الخاتمة:

لعل الأزمة الروسية ـ الأوكرانية تمتلك بنيةً اجتماعية عميقة جعلت من المتغير الاجتماعي ركيزتها البنيوية الفاعلة لا مجرد خلفية مساعدة للحدث فالهشاشة البنيوية والتأرجح الدستوري وعجز النخب السياسية الاوكرانية عن الحسم أنتجت مساراً تراكمياً حوّل التناقضات الاجتماعية الكامنة ـ عبر محطات الإهمال والتأجيل والرهان على الخارج ـ إلى صراع مفتوح استنفد آليات إدارته المدنية جميعها.

والحكم التحليلي الجامع الذي يخرج به البحث أن تأجيل الحسم في القضايا التأسيسية ـ الهوية والشرعية واتجاه الدولة ـ يُراكم التناقض ويُعيد إنتاجه في صور أكثر حدة وأصعب احتواء وعلى هذا الأساس كانت حرب ٢٠٢٢م لحظة انكشاف كامل لمسار متراكم استُنفدت فيه آليات التوازن الرمادي وبلغت التناقضات حدّها الأقصى.

والأهم من ذلك أن الحرب أعادت إنتاج المتغير الاجتماعي ذاته في صورة جديدة، فالهوية الأوكرانية تُصاغ اليوم تحت ضغط النار بوصفها هوية تمايز فيما تتعرض الروابط التكوينية المشتركة لتفكيك متسارع يرسم ملامح تناقضات مقبلة لا تناقضات منتهية.

ويبقى السؤال المفتوح الذي يُلقيه هذا البحث في وجه الباحثين وصانعي السياسات معاً: متى تُعالج البنى الاجتماعية العميقة بجدية تستحقها قبل أن تتحول إلى حرب أم بعدها؟

المصادر باللغة العربية:

١. الشيخ، نورهان. ٢٠٠٤ .*التحول الديمقراطي في بلدان الرابطة المستقلة: دراسة مقارنة* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢. الكوخي، محمد. ٢٠١٥ .*الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها* .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٣. دانييري، بول. ٢٠٢٢ .*أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية* . ترجمة يزن الحاج. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٤. غوميليوف، ليف. ٢٠٢١ .*تاريخ روسيا: من القبيلة إلى الأمة* .ترجمة عاطف معتمد وسعد سيد خلف ووائل فهيم. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
٥. لويس، ديفيد ج. ٢٠٢٤ .*التسلطية الجديدة في روسيا: بوتين وسياسة ضبط النظام* . ترجمة عامر شيخوني. مراجعة يوسف معوض. الظعاين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٦. نورث، دوغلاس. ٢٠٠٦ .*المؤسسات، التغير المؤسسي والأداء الاقتصادي* .ترجمة محمد صبحي الملا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
٧. هنتنغتون، صامويل. ١٩٩٨ .*صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي* .ترجمة طلعت الشايب. القاهرة: دار سطور.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Gel'man, Vladimir. 2015. *Authoritarian Russia: Analyzing Post-Soviet Regime Changes*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
2. Kofman, Michael, et al. 2017. *Lessons from Russia's Operations in Crimea and Eastern Ukraine*. Santa Monica: RAND Corporation.
3. Magocsi, Paul Robert. 2010. *A History of Ukraine: The Land and Its Peoples*. 2nd ed. Toronto: University of Toronto Press.
4. Plokhy, Serhii. 2006. *The Origins of the Slavic Nations: Premodern Identities in Russia, Ukraine, and Belarus*. Cambridge: Cambridge University Press.
5. Plokhy, Serhii. 2015. *The Gates of Europe: A History of Ukraine*. New York: Basic Books.

6. Plokhy, Serhii. 2017. *Lost Kingdom: A History of Russian Nationalism from Ivan the Great to Vladimir Putin*. London: Allen Lane.
7. Sakwa, Richard. 2015. *Frontline Ukraine: Crisis in the Borderlands*. London: I.B. Tauris.
8. Trenin, Dmitri. 2011. *Post-Imperium: A Eurasian Story*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
9. Wilson, Andrew. 2005. *Ukraine's Orange Revolution*. New Haven: Yale University Press.
10. Wilson, Andrew. 2022. *The Ukrainians: Unexpected Nation*. 5th ed. New Haven: Yale University Press.
11. Wolczuk, Kataryna. 2001. *The Moulding of Ukraine: The Constitutional Politics of State Formation*. Budapest: Central European University Press.
12. Kuzio, Taras. 1998. Ukraine: State and Nation Building. London: Routledge.
13. Coleman, Heather J. 2020. "Orthodoxy and Autocephaly in Ukraine: Editor's Introduction." *Canadian Slavonic Papers* 62, no. 3-4: 421–425.
14. Kudelia, Serhiy. 2012. "Power Balance and Time Horizons in Ukraine's Constitutional Politics." *Demokratizatsiya* 20, no. 2: 159–160.
15. Зыгарь, Михаил. 2016. *Вся кремлевская рать: Краткая история современной России*. Москва: Интеллектуальная литература.
16. Миллер, А. И. 2024. *Украинский вопрос и политика идентичности*. Москва: ИНИОН РАН.
17. Constitutional Court of Ukraine. 2010. Decision No. 20-rp/2010 on the Constitutionality of the Law of Ukraine "On Introducing Amendments to the Constitution of Ukraine" No. 2222-IV of 8 December 2004. Kyiv.
18. Verkhovna Rada of Ukraine. 2004. Law of Ukraine No. 2222-IV: On Amendments to the Constitution of Ukraine. Kyiv.
19. Verkhovna Rada of Ukraine. 2014. Law of Ukraine No. 742-VII: On Restoring Specific Provisions of the Constitution of Ukraine. Kyiv.
20. European Commission. "EU-Ukraine Association Agreement." Accessed 2025. https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/ukraine/.

21. Kofman, Michael, et al. 2017. Lessons from Russia's Operations in Crimea and Eastern Ukraine. RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1498.html.

22. NATO. "Bucharest Summit Declaration." Issued by the Heads of State and Government. April 3, 2008. https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_8443.htm.